

المؤتمر الصحفي ووضع اكليل من الورد على تمثال الشهداء بتاريخ ١٧-١٢-٢٠١١



السيد جورج رباحية رئيس لجنة الدفاع عن المالكين القدامى.

حضرة رئيس التحرير العام المحترم

تحية محبة واحترام وتقدير وبعد،

البيان الذي تلاه رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المالكين القدامى "جورج رباحية" في المؤتمر الصحفي الذي عقد في مركز توفيق طيارة بعد ظهر اليوم: اين اصبح قانون الاجارات العادل الذي لن يكون على حساب المالكين كما وعد دولة الرئيس بري؟ وهل دفن في الادراج من جديد؟ واين اصبحت حقوق المالكين القدامى؟

لماذا تجوعون المالكين القدامى وتحرمونهم حقهم في العيش من اموالهم وايرادات املاكهم وجنى عمرهم؟ ولماذا تفكرون الخزينة التي هي بحاجة الى الاموال من ضرائب الدخل للاملاك المبنية والتي تقدر بالمليارات؟ وتلجأون الى الدين وخدمة الدين ولمصلحة من؟ لقد طُفح الكيل والمالكون كفروا لان اجارات املاكهم هي اقل من الحسنة التي تعطى للمتسولين على الطرقات ولا تؤمن لهم حتى ثمن الخبز الحاف فهل هذا معقول ومقبول؟ رجاء ارفعوا ايديكم عن املاكنا التي تخصصنا وحدنا لانه لا يحق لاحد ان يتصرف بها رغما عن ارادتنا. وهل فقط القطاعات التي تلجا الى السلبية والاضرابات والمظاهرات تاخذ حقوقها بينما الذين يطالبون بتطبيق الدستور اللبناني يتعرضون للجوع والعوز والحرمان والمرض والموت في كثير من الاحيان. فهل هذه هي العدالة. وعليه



١ - المالكون القدامى لم يعد بإمكانهم الانتظار ويصرون على اصدار قانون الاجارات العادل والرائج وتحرير اجاراتهم فورا بدون ماطلة او تاخير كي يتمكنوا من تامين الخبز الحاف لهم ولعياهم من اموالهم وايرادات املاكهم.
٢ - تطبيق الدستور اللبناني الذي ينص على النظام الحر وحماية الملكية الخاصة والعدالة والمساواة وشرعة حقوق الانسان وهذا واجب محتم على المسؤولين.
٣ - اعطاء المالكين القدامى فورا تعويضا باعتبارهم هم المتضررون ولان التعويض يغطي للمتضرر وليس لمن الحق الضرر بالآخرين وسكن مجانا لاكثر من ربع قرن اي المستاجرين وورثتهم خلافا للدستور وشرعة حقوق الانسان.
٤ - رفض توريث الماجور الى ابناء المستاجر بعد ان يكون قد سكنه المستاجر اعواما واعوام مجانا فيصبح المسكت محتلا ومغتصبا وليس موجرا. فماذا بقي للمالك؟

٥ - المالكون القدامى يطالبون باسترجاع املاكهم المغتصبة وتحريرها لانهم ليسوا هم المسؤولين عن المستاجرين بل الدولة هي وحدها المسؤولة عن جميع المواطنين وعليها ان تتحمل كامل مسؤوليتها وان تفسح المجال لمن يستطيع ان يفعل ذلك ويطبق الدستور ويعطي كل ذي حق حقه لانه: بتطبيق الدستور نستقيم جميع الامور.

٦ - والمالكون القدامى يرفضون ان يتحول المستاجر شريك او وريث لهم بدلا من اولادهم ويصرون على ان يعرض عليهم خسائرهم بسبب التشريعات المجحفة والمنحازة. ومن يريد ان يتكلم مع المستاجرين فليتكلم من اموالهم وابنيته واملاله وليس من اموال املاك المالكين القدامى كما انهم يطالبون باعفاتهم مع جميع الرسوم والضرائب على اختلافها بما فيها الرسوم العقارية ورسوم الانتقال والبيع حتى يتم تحرير املاكهم بالكامل.

٧ - لا تخرجونا كي لا تخرجونا وكما تاخذ الدولة حقوقها من المالكين القدامى عليها بالمقابل ان لا تحرمهم ايضا من حقوقهم التي يطالبون بها.
٨ - املاكنا يا سادة ليست معروضة لا للبيع ولا للمشاركة ولا لتوريثها لابناء المستاجرين او غيرهم فاتقوا الله لان الله يرفض الظالمين ويستجيب لدعاء المظلومين. واخيرا من اجل احقاق الحق وبسط العدالة والنهوض بالوطن نكرر مقالته السيد المسيح عليه السلام:

" مرنا مرنا انت منمكة بامور كثيرة فيما المطلوب واحد"

" قانون اجارات عادل يعيد الحقوق المغتصبة الى اصحابها"

هو الاساس لتصحيح جميع الامور والاضاع لان العدل هو اساس الملك ولا ملك بدون عدل او عدالة.

السيد جوزيف زغيب رئيس تجمع مالكي الابنية المؤجرة في لبنان.

وطنية - ٢٠١١/١٢/١٢ ناشر "تجمع مالكي الابنية المؤجرة في لبنان" الدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري والحكومة نجيب ميقاتي "التدخل العاجل لوقف المخالفات بحق الدستور اللبناني واعطاء التوجيهات المناسبة للاسراع في انجاز واصدار قانون جديد منصف للايجارات، يحرر العقود من كل القيود ويرتكز على حرية التعاقد."



ورأى "التجمع" في بيان اليوم، ان "التأخير باصدار قانون جديد للايجارات، يؤدي الى نتائج سلبية على جميع اللبنانيين، لا سيما الشباب منهم. ومن ابرزها انخفاض نسبة المنازل المعروضة للايجار وارتفاع في كلفة عقود الايجار الحالية، بالإضافة الى بيع ابنية المالكين القدامى لمستثمرين غير لبنانيين، ما عدا حرمان عائلات المالكين القدامى من ادنى مقومات العيش"، مشيراً الى ان "هذه العائلات باتت عاجزة عن تأمين لقمة العيش وكلفة العلاج الصحي، وغيرها من المقومات الحياتية الاساسية. لقد مضى اكثر من عشرين عاماً على انتهاء الحرب وقوانين اخرى كثيرة صدرت، ما عدا هذا القانون الذي يرفع الظلم عن كاهل المالكين القدامى...فالى متى؟".

وطالب "التجمع" ب"التعويض على المالكين القدامى من قبل الدولة، من خلال اعفائهم مدة ٢٥ عاماً من الضرائب الآتية: الاملاك المبنية، الدخل، الانتقال والبيع للعقارات موضوع الاجارات القديمة"، داعياً "لجنة الادارة والعدل الى الكف عن المماطلة باصدار قانون جديد للايجارات والتنبيه الى اوضاع المالكين المحرومين من لقمة العيش، من خلال وقفة ضمير وصحوة مسؤولة تضع حداً للشرخ المتمادي بين المالك والمستأجر الذي ينتقل يوماً بعد يوم الى الابناء من الطرفين

يوم الملك الذي جمع رئيس لجنة الدفاع عن المالكين القدامى و تجمع مالكي الابنية المؤجرة في لبنان

